مآلات أزمة سد النهضة والسيناريوهات المحتملة للحل(الجزء الأول)

التقرير الأسبوعي

الرقم: 40

إعداد: الكاتب والباحث / عبد الله الفاتح

تاريخ الإصدار: السبت 21 يوليو 2018

نبذة عن المؤسسة

الصومال الجديد مؤسسة أهلية غير ربحية تعمل في مجال الإعلام والبحوث والدراسات والتنمية البشرية، وتأسست المؤسسة على يد مثقفين وكوادر مهنيين صوماليين في العاشر من شهر مايو عام 2015، ويقع مقرها الرئيسي في العاصمة الصومالية مقديشو.

Website: www.alsomalaljadid.com / www.alsomal.so / www.alsomal.net Email:alsomalaljadid@gmail.com

مقدمة:

من حقائق التاريخ أن نزاع البشرية حول الموارد المائية ليس أمراً جديداً في العالم وكذلك الحال بالنسبة لملف المياه في حوض النيل، حيث يُعدّ إحدى الأزمات التاريخية بالمنطقة ذات الصلة بالأمن القومي.

ومع أن مطالبة إثيوبيا وبعض دول المنبع لنهر النيل بإعادة توزيع حصص المياه ليست وليدة اللحظة، إلا أن قضية سد النهضة أصبحت من أكثر القضايا إثارة للجدل والخلاف بين دول حوض النيل، نتيجة لاعتبارات تاريخية وسياسية واقتصادية وأمنية علاوة على السرية والغموض وغياب الشفافية من قبل الطرف الإثيوبي حول أهداف وطبيعة المشروع.

وتحاول هذه الورقة عكس طبيعة الخلافات حول قضية سد النهضة وأبعادها السياسية والاقتصادية والقانونية والأمنية من خلال تسليط الضوء على تفاعلاتها المختلف على الصعيدين الإقليمي والدولي، واستعراض أهم السمات والخصائص المميزة لمسيرة بناء سد النهضة خلال السنوات الماضية.

واحد من أهم أغراض هذه الورقة هو الإمساك بأهم العناصر التي أدت إلى تصاعد وتيرة الخلافات بين دول حوض النيل وتفاقمها بهذا الشكل، كما تهدف هذه الورقة إلى رؤية مستقبلية لمآلات الأزمة من خلال تحليل المؤشرات والمعطيات الراهنة والتعرف على موازين القوة لدى أطراف الأزمة، وكذلك الدور المستقبلي لكل من إثيوبيا ومصر والسودان في ملف سد النهضة، مع اعتبار الظروف التاريخية الجديدة والمتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة.

ولذلك فإن هذه الورقة ستركز فعلاً على المكونات الأساسية لأزمة سدة النهضة وأبعادها الرئيسية، ولن تتعرض للتفاصيل الجزئية إلا في إطار القضايا الكلية وما يخدمها.

مدخل تمهيدي:

قبل الولوج في صلب الموضوع لا بد لنا من ضبط المفاهيم وتوضيح دلالاتها، لأن ذلك يعد مسألة في غاية الأهمية، باعتبارها الخطوة الأولي التي من خلالها يتسنى لنا تحديد مدلولات المصطلحات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، كمفهوم المياه والأنهار والمجاري المائية وحوض النيل ودول المنبع والمصب وغيرها من المصطلحات ذات الصلة، ويتم ذلك على النحو التالي:

- **تعريف المياه:**

يعد المياه أحد المقومات الأساسية لحياة الإنسان وجميع كائنات الحية الأخرى، لذا لا يمكن العيش والتطور من دونها، لأن التقدم والتطور الحضاري والتكنولوجي في أرجاء المعمورة المختلفة يعتمد بشكل أساسي بإمكانية الحصول على الماء واستغلاله؛ ولذلك عرف بعض العلماء الحياة بأنها ظاهرة مائية[1].

وإلى جانب ذلك يتسم الماء بخصائص قانونية أخرى بكونه (حق) لكل إنسان ولهذا فقد نصت اغلب الدساتير الوطنية إلى تنظيم هذه الثروة وبيان أحكام ملكيتها وكيفية استغلالها وحمايتها من خطر التلوث والاستنزاف.

- **المفهوم العام للنهر:**

يقصد بالنهر بصورة عامة تلك المجاري المائية التي تتكون من منابع النهر ومجاري المياه وما يتصل بها من بحيرات، وما يسير به مجراه يكون حوضاً واحداً ينتهي في بحر أو بحيرة داخلية

[1] أ. د. هالة صلاح الحديثي، الأنهار وطبيعتها القانونية، ورقة بحث، جامعة تكريت . كلية القانون.

تسمى المصب، ويدخل فيه مجاري المياه التي تسير تحت الأرض وتكون متصلة بالنهر "أي المياه الجوفية[1].

- **نهر النيل:**

لقد عرفت موسوعة ويكيبيديا بنهر النيل: بأنه أطول أنهار الكرة الأرضية ويقع في الشمال الشرقي للقارة الإفريقية وينساب إلى جهة الشمال حيث يبلغ إجمالي طوله نحو 6650 كم[2].

ويتكون النيل من رافدين رئيسيين يقومان بتغذيته وهما: النيل الأبيض وينبع من منطقة البحيرات العظمي وسط إفريقيا، والثاني هو النيل الأزرق وينبع النيل من بحيرة تانا على مرتفعات إثيوبيا، ويجتمع النيلان الأبيض والأزرق في العاصمة السودانية الخرطوم، ليشكلا معاً نهر النيل متوجهاً لمصر حتى مصباته في البحر الأبيض المتوسط([3]).

- **حوض النيل:**

حوض النيل هو مصطلح يطلق علي عشر دول إفريقية يمر بها نهر النيل بالإضافة إلى إريتريا كمراقب، سواء تلك الدول التي يجري مسار النيل مخترقاً أرضها، أو تلك التي يوجد على أراضيها منابع نهر النيل، أو تلك التي يجري عبر أراضيها الأنهار المغذية.

---

[1] محمد حافظ غانم ، مبادئ القانون الدولي العام ، دار النهضة ، القاهرة ، 1963م.

[2] الموسوعة الحرة "ويكبيديا".

[3] محمد أحمد حامد، مياه النيل وأهميتها للتنمية المستدامة في دول الحوض، ورقة بحث غير منشورة.

- **سد النهضة:**

سد النهضة أو سد الألفية الكبير كما يطلق عليه الإثيوبيون هو سد إثيوبي يجري انشاؤه على نهر النيل الأزرق بإقليم بنيشنغول جنوب غرب إثيوبيا، وعند اكتمال تشييده سوف يصبح أكبر سد كهرومائي في القارة الإفريقية، والعاشرة على مستوى العالم([1]).

أولاً: المفهوم والمرتكزات القانونية للأنهار

مدخل:

بما أن الحكم على الشيء يعد فرعاً من تصوره، لذا فإن تكييف الطبيعة القانونية لنهر النيل يعتبر مسألة بالغة الأهمية سواء فيما يتعلق بإعطاء التوصيف القانوني السليم لنهر النيل أو تحديد طبيعة الحقوق القانونية لدول الحوض في مياه نهر النيل.

لقد صنف القانون الدولي العام الأنهار إلى نوعين رئيسيين هما؛ الأنهار الوطنية والأنهار الدولية، ويعرف القسم الأول: بأنها تلك الأنهار التي لها مجرى مائي يقع من منبعه إلى مصبه في إقليم دولة واحدة كنهر البارد في لبنان ونهر السين في فرنسا ونهر التايمز في بريطانيا[(2)].

فيما يعرف القسم الثاني –أي الأنهار الدولية– بأنها "تلك الأنهار التي تمر أحواضها بين إقليم أكثر من دولة،أو تلك التي تفصل بين إقليم دولتين" كما هو حال نهر النيل من الأنهار الدولية باعتباره يمر في إقليم أكثر من دولة. وتخضع الأنهار الوطنية لسيادة الدولة التي يجري في

---

[1] الموسوعة الحرة . ويكبيديا.

[2] د. هالة صلاح الحديثي، المصدر السابق.

إقليمها، وعليه فإنها وحدها لها حق تنظيم الاستفادة من مياهه، وفقا لما تقتضيه متطلبات التنمية الاقتصادية[1].

بينما تخضع الأنهار الدولية للمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي حددت مفهوم المجرى المائي الدولي وأوضحت دلالاته القانونية والسياسية، وجلها قد أجمعت على ضرورة تنظيم الملاحة في الأنهار المشتركة في أكثر من دولة، عن طريق الاستفادة المشتركة وتقاسم مياهها فيما بين الدول المتشاطئة وذلك طبقاً لقواعد القانون الدولي[2].

التوصيف القانوني لنهر النيل:

وبناء على ما سبقت الإشارة أعلاه، فإن نهر النيل من الأنهار الدولية حيث تشترك فيه عشر دول إفريقية يطلق عليها دول حوض النيل، ويتم تقسيمها إلى دول المنبع وهي: أوغندا وإثيوبيا وبوروندي وتنزانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وكينيا، ودول المصب وهي مصر والسودان إضافة إلى دولة جنوب السودان.

وظهرت أولى الاتفاقيات لتقسيم مياه النيل عام 1902م، وعقدت بين إثيوبيا وبريطانيا بصفتها ممثلة لمصر والسودان، وقد نصت الاتفاقية على عدم إقامة أي مشروعات على نهر النيل الأزرق وبحيرة تانا ونهر السوباط، ثم تلتها اتفاقيات أخرى، منها اتفاقية بين بريطانيا وفرنسا عام 1906م.

وفي عام 1926م، جرت اتفاقية أخرى بين مصر وبريطانيا ممثلة لكينيا والسودان وتنزانيا وأوغندا، وهذه الاتفاقية تضمنت إقرار دول الحوض بحصة مصر المكتسبة من مياه النيل، كما

---

[1] د. صبحي أحمد زهير العادلي ، النهر الدولي ...المفهوم والواقع في بعض أنهار المشرق العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية.

[2] نفس المصدر.

نصت حق مصر بالاعتراض في حالة إنشاء هذه الدول مشروعات جديدة على نهر النيل وروافده.

وبعد استقلال مصر والسودان في الخمسينات من القرن العشرين، تم توقيع اتفاقية نهر النيل بالقاهر في نوفمبر عام 1959م، وهي مكملة لاتفاقية عام 1929م، وليست لاغية لها، وجاءت هذه الاتفاقية استجابة للمتغيرات الجديدة التي ظهرت على الساحة أنذاك، وقد نصت على احتفاظ مصر بحقها المكتسب من مياه النيل وقدره 48 مليار متر مكعب سنوياً، وكذلك حق السودان المقدر بثمانية مليار متر مكعب سنوياً، كما نصت أيضاً على قيام مصر بإنشاء السد العالي، وقيام السودان بإنشاء خزان الروصيرص على النيل الأزرق وما يستتبعه من أعمال أخرى تلزم السودان لاستغلال حصتها من مياه النيل[1].

وبما أن كل هذه الاتفاقيات جرت خلال حقبة الاستعمار الأوروبي الذي كان يسيطر على دول حوض النيل، فإن معظم هذه الدول ترفض تلك الاتفاقيات وتعتبرها جائرة في حقها لاستغلال مواردها المائية.

ومع استقلال هذه الدول ونيل سيادتها، بدأت محاولات عديدة لتعديل هذه الاتفاقيات للوصول إلى صيغة مشتركة للتعاون بين الدول المتشاطئة على نهر النيل.

وفي عام 1993م، توصل دول حوض النيل إلى اتفاق تعاون تضمن إنشاء أجندة عمل مشتركة للاستفادة من الإمكانيات التي يوفر لها نهر النيل.

---

[1] الموسوعة الحرة.

وفي عام 1995م، طلب مجلس وزراء مياه دول حوض النيل من بعض الجهات الدولية الاسهام في تفعيل التعاون ووضع آليات عمل مشتركة فيما بينها، ولهذا أصبح كل من البنك الدولي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي شركاء لدول حوض النيل([1]).

وفي عام 1997م، قامت دول حوض النيل بإنشاء منتدى للحوار من أجل الوصول إلى أفضل آلية مشتركة للتعاون فيما بينها، وقدجرى التوقيع على الأحرف الأولي لهذه الاتفاقية في تنزانيا في فبراير عام 1997م، وتم تفاعلها لاحقاً في مايو من نفس العام، وسميت رسمياً باسم "مبادرة حوض النيل([2]).

وتهدف هذا المبادرة إلى الوصول إلى تنمية مستدامة في من خلال الاستغلال المتساوي والعادل لمياه حوض النيل، وتنمية المصادر المائية لنهر النيل وبشكل دائم، لضمان الأمن والسلام لجميع شعوب دول حوض النيل، فضلاً عن ضرورة تطوير برنامج التعاون المشترك والانتقال من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ.

وأبرز مجالات التعاون التي نصت عليها المبادرة تمثلت بالاستخدام الأمثل للموارد المائية وحماية الأحياء المائية والغابات، واستئصال الفقر في إطار التنمية المستدامة وإنتاج الطاقة من أجل التنمية([3]).

---

[1] محمد أحمد حامد، المصدر السابق

[2] أنظر وثيقة مبادرة حوض النيل، مجلة سد مروي، العدد 98.

[3] نفس المصدر.